

خيارات بنوك لبنان معدومة للإفلات من فح إعادة الهيكلة

تزايد المخاوف من أن تضطر المصارف العاجزة عن جمع رأس مال جديد إلى التوقف عن العمل



وجه حاكم مصرف لبنان المركزي تحذيرا إلى كافة البنوك من مغبة عدم الالتزام بخطط إعادة هيكلتها المتمحورة حول زيادة رؤوس أموالها خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر من الآن وإلا فإنها ستكون مجبرة على مغادرة السوق، في تحرك اعتبره محللون أنه يفتح الباب أمام مواجهة بين الطرفين قد تكون بمثابة "القشة" التي ستقضم ظهر الاقتصاد المنهار.

المركزي، مشيرا إلى أنه لا يستطيع وكان المركزي قد أعلن قبل أسابيع عن تشكيل لجنة لإعادة هيكلة البنوك في البلاد، في محاولة وصفها خبراء بأنها "متأخرة لإصلاح القطاع المصرفي".

وقالت مذكرة صادرة عن المركزي حينها إنه "أنشأ لجنة لإعادة هيكلة البنوك التجارية المتضررة ماليا في البلاد ودراسة أدائها".

وأوضحت أن مهمة اللجنة إعادة هيكلة البنوك ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع.

ويأمل حاكم المركزي أن تتمكن جميع البنوك من استيفاء المعيار، ولكنه أكد أنه بعد شهر فبراير المقبل، سيتعين على من يعجزون عن ذلك أن يخرجوا من السوق، مشددا على أن "الودائع ستصان لأن البنك لن يكون في وضع إفلاس".

ويبلغ رأس المال المجمع للبنوك اللبنانية 31 تريليون ليرة أو ما يعادل 20.6 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي 1507.5 ليرة مقابل الدولار أو 8.9 مليار دولار بسعر صرف أقل يبلغ 3500 ليرة مستخدم في خطط الحكومة.

وتحولت البنوك اللبنانية التي تشدد حاجتها إلى السيولة بين المخربين وودائعهم الدورية وتكاد تمنع تحويل الأموال إلى الخارج بشكل كامل منذ أواخر العام الماضي وسط انهيار مالي غير مسبوق.

وقال سلامة إن "مصرف لبنان المركزي يريد من البنوك المحلية أن تعزز السيولة لدى بنوك المراسلة في الخارج، والتي لا توجد لها أموال كافية معها".

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن احتياطات المركزي من العملة الصعبة تبلغ نحو 19.5 مليار دولار، بينما يصل حجم الاحتياطات الإلزامية إلى قرابة 17.5 مليار دولار.

بيروت - يسعى صانعو السياسات النقدية في لبنان إلى معالجة الأضرار التي تعاني منها المصارف المحلية، بعد أن شكلت صداعا مزمننا طفا على السطح بالتزامن مع الأزمة السياسية التي أدت إلى تجسر الاحتجاجات في منتصف أكتوبر الماضي.

ويرجح محللون أن تكون المصارف تحت ضغوط شديدة من أجل زيادة رأس مالها وفق الخطة التي يرمي إلى تحقيقها حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة.

ويبدو أن مجالس إدارات البنوك أمام خيارات صعبة خاصة وأن المصارف في وضع معقد بسبب الأزمة الاقتصادية الخائفة والتي زادت من أوجاعها كارثة مرفا بيروت مطلع هذا الشهر، فضلا عن التخطيط السياسي المستمر.

والخطة المقترحة تدعو إلى إعادة رسملة القطاع المصرفي بالكامل وهي مهمة يُجمع مصرفيون على أنها لن تكون سهلة نظرا للأزمة المالية التي يعاني منها لبنان.



رياض سلامة
على البنوك زيادة 20 في المئة من رأس مالها بنهاية فبراير القادم

وهناك مخاوف متزايدة من أن تضطر المصارف التي تعجز عن جمع رأس مال جديد إلى التوقف عن العمل مما يزيد من تضرر الاقتصاد.

ويريد سلامة من المصارف إجراء تغييرات كبيرة بعد أن عرقت البلاد في أزمة مالية لا أحد يستطيع التكهن بموعدها، لاسيما مع كشف أحد كبار المسؤولين الشهر الماضي أن البنوك هزبت 6 مليارات دولار إلى الخارج منذ بداية الأزمة.

وقال سلامة في مقابلة مع وكالة رويترز إن "البنوك اللبنانية غير القادرة على زيادة رأس المال بنسبة 20 في المئة بنهاية فبراير 2021 سيتعين عليها الخروج من السوق".

وأوضح أن تلك البنوك ستترك السوق بأن تعطي أسهمها إلى البنك

خطة إنقاذ انتحارية

وتخلف لبنان، الذي ينوء بأحد أضخم أعباء الدين العام في العالم، عن سداد ديونه العملة الصعبة في مارس الماضي، متذرا بتدني الاحتياطات إلى مستويات حرجة.

ورغم نفاذ الدولارات، استمر المركزي في إتاحة النقد الأجنبي لواردات الوقود والقمح والدواء بسعر الربط الرسمي، لكن سلامة ليس بإمكانه تحديد إلى متى يمكن للمركزي أن يواصل دعم الواردات الضرورية في ظل "تناقص الاحتياطات". وكانت تقارير محلية نسبت إليه القول إن "المركزي لا يستطيع استخدام الاحتياطي الإلزامي لتمويل التجارة متى وصل إلى تلك العتبة".

20.6 مليار دولار قيمة رأس المال المجمع للبنوك اللبنانية بسعر الصرف الرسمي وفق البيانات

وأدى الانهيار المالي إلى شح في الدولار وفضت معدلات التضخم والبطالة والفقر مما دفع الأسعار إلى الارتفاع وأنكى الاضطرابات. وقد تعرضت البنوك لانقادات بسبب تجميد مخزرات الناس بعد استخدام وداائعهم لتمويل الدولة المثقلة بالديون.

انعدام فرص حصوله على الدعم الدولي خاصة في ظل الأزمة التي خلفها انفجار مرفأ بيروت.

وكانت جمعية مصارف لبنان قد قالت في مايو الماضي إن المؤسسات المالية المحلية تعكف على صياغة خطة تحفظ لها بعض رأس المال بدلا من شطبها بالكامل كما هو منصوص عليه في البرنامج الحكومي.

وانتقدت الجمعية الخطة التي اعتمدها حكومة حسان دياب، التي تتولى مهمة تصريف الأعمال حاليا، وقالت إنها "تمعن في تقيؤ الثقة" في بلد مقل بشدة بالدين ويواجه انهيارا اقتصاديا وماليا.

وتفاقت المشاكل الاقتصادية، التي تمعد من انحسار قيمة العملة وقيود على حركة رؤوس الأموال تمنع المخربين من سحب دولاراتهم من البنوك، بفعل إغلاق عام لمواجهة فيروس كورونا.

ويعاني لبنان أيضا من توقف ودائع المغتربين اللبنانيين، التي كانت مصدرا أساسيا لإدانة الاقتصاد، وذلك بسبب توقف المصارف اللبنانية عن السماح لهم بسحب أموالهم، بدعوى انعدام السيولة.

ويروى محللون أن انشغال جميع دول العالم بأزمة اقتصادية عالمية كبيرة نتيجة تداعيات تفشي كورونا، يقاوم

الخرطوم تضع شركات الصرافة والتحويلات تحت الرقابة المالية

والعقاري والسعودي السوداني ومصرف المزارع التجاري ومصرف التنمية الصناعية.

كما تم إنهاء خدمة مديري شركات ومؤسسات، كل من صندوق ضمان الودائع المصرفية والمؤسسة السودانية للخدمات البريدية، وشركتي الاقطن المحدودة والصنع العربي.

وتحاول الحكومة إخراج الاقتصاد من أزماته العميقة، لكن تحديات كبيرة في ظل تدرج الأحوال المعيشية للمواطنين السودانيين، الذين ينتظرون نتائج سريعة من العهد الجديد.

ويعاني السودان من أزمة توفير النقد الأجنبي لأسباب هيكلية أدت إلى هبوط متواصل في سعر العملة المحلية أمام الدولار، وانعكس ذلك في ارتفاع التضخم.

الخرطوم - استكملت الحكومة الانتقالية السودانية خطواتها لاسترجاع السيطرة على الكيانات، التي كانت تحت تصرف نظام الرئيس المخلوع عمر البشير بهدف وضعها تحت الرقابة القانونية وفق معايير تضبط نشاطها بشفافية وبشكل يعود بالنفع على الاقتصاد.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية أن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي تسلمت 5 شركات تحويلات مالية وصرافات وهي اليمامة والرائد والليرة وأرجين ودينار.

وتأتي هذه الخطوة في إطار خطة وضعتها وزارة المالية تقول إنها "ستعيد الصوابية على المال العام وتحققا لمبدأ الشفافية وحرصا على عودة هذه الأموال إلى الشعب السوداني".

وتمت استعادة هذه الشركات وفق قرار أصدرته قبل أشهر لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المتهوبة.

وتمت وزارة المالية باستلام الشركات وتتكون من محاسبين قانونيين ومراجعين ومختصي تقنية معلومات ومستشارين.

وتم الاتفاق على تشكيل الفرق الخمسة التي ستكلف باستلام الشركات وتتكون من محاسبين قانونيين ومراجعين ومختصي تقنية معلومات ومستشارين.

وقام الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، تنشط

وبدلت وحدة الاستثمار في الشركات الناشئة التابعة لمبادلة في العديد من الاستثمارات مع صناديق استثمارية تكنولوجية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط خلال الأشهر الماضية، ضمن استراتيجية توسعية للاستثمار في المستقل.

وانضمت مبادلة في شهر مايو الماضي إلى التحالف الذي يضم مجموعة من الشركات وصناديق عالمية في مشروع شركة وايمو الأمريكية لتطوير تكنولوجيا القيادة الذاتية لاستثمار نحو 2.25 مليار دولار.

وكان نائب الرئيس التنفيذي لمبادلة وليد المهيري قد قال حينها "إن مبادلة تمكنت من بناء محفظة استثمارية قوية في شركات التكنولوجيا التي تساهم في تحقيق تحولات في قطاعات عالمية جوهرية".

واكد أن تلك الخطوة تنسجم مع شركة الفابت وأن الاستثمار في وايمو يأتي من قناعة راسخة حول أهمية تكنولوجيا القيادة الذاتية في إحداث نقلة هامة ونوعية في قطاع النقل والمواصلات.

وكانت مبادلة قد ضخت في شهر ديسمبر الماضي استثمارا بقيمة 150 مليون دولار في شركة جولوفا الإسبانية الناشئة لتوصيل الطلاب.

مبادلة تستثمر في مشروع صيني للسيارات الذكية

تمويل الطرح الذي بلغ 900 مليون دولار.

ويقول محللون إن المكاسب الكبيرة التي حققتها أسهم شركات السيارات الكهربائية الرائدة مثل تيسلا ونيو، دفعت شركات ناشئة في نفس المجال مثل إكسبنغ ولي أوتو إلى طرح أسهمها للاكتتاب في السوق الأمريكي.

مبادلة ضخت 100 مليون دولار في شركة إكسبنغ الصينية الناشئة لصناعة السيارات

مبادلة ضخت 100 مليون دولار في شركة إكسبنغ الصينية الناشئة لصناعة السيارات

مبادلة ضخت 100 مليون دولار في شركة إكسبنغ الصينية الناشئة لصناعة السيارات

أبوظبي - عززت شركة مبادلة للاستثمار المالوكة لحكومة أبوظبي من خطاتها الاستثمارية في التكنولوجيا بالانضمام إلى مشروع صيني للسيارات الذكية.

وذكرت وكالة بلومبرغ الأمريكية للأنباء الاقتصادية الجمعة أن شركة إكسبنغ الصينية لصناعة السيارات الكهربائية تلقت استثمارا بقيمة 100 مليون دولار من مبادلة للمساهمة في أول طرح لسنداتها التمويلية.

ونقلت الوكالة عن مصادر بالشركة قولها إن إكسبنغ الناشئة، التي تتخذ من مدينة غوانغتشو مقرا لها، أودعت الإربعاء الماضي لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، طلبا لإصدار تمويل ثنائي بحوالي 1.5 مليار دولار.

وقالت إكسبنغ في مذكرتها إن الإصدار الأول، الذي مولت منه حوالي 42 في المئة استثمارات إماراتية وصينية وقطرية، يعتبر جزءا من برنامج تمويلي يحتاج إلى حوالي 11 مليار دولار.

وقدمت مجموعة علي بابا القابضة تمويلًا بقيمة 215 مليون دولار و100 مليون دولار أخرى لاستثمارات عبر جهاز قطر للاستثمار ضمن



مبادلة ضخت 100 مليون دولار في شركة إكسبنغ الصينية الناشئة لصناعة السيارات الكهربائية